معهد العلمين للدراسات العليا

قسم القانون/الفرع العام

دور السياسة الجنائية في حماية حقوق الانسان الدينية

(دراسة مقارنة)

رسالة قدمها الطالب

علي أحمد صكر

إلى مجلس معهد العلمين للدراسات العليا

وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في القانون العام

بإشراف

أ.د. ناصر كريمش خضر الجوراني

أستاذ القانون الجنائي

١٤٤٠ هـ

٢٠١٨ م

الإهداء

إلى .....

بلدي العزيز العراق

والدي العزيز ..... رحمه الله

الذي كان يتمنى لي الخير في مجال دراستي

والدتي العزيزة .....

الأم الرائعة التي وقفت إلى جانبي في كل الظروف

زوجتي ..... وأولادي ..... وجميع الأهل

شكر وعرفان

وأنا اختم بحثي هذا لا يسعني إلاّ أن أتوجه وبلسان عاجز عن الشكر ومعترف بالفضل إلى كل من أسهم معي وقدم المساعدة في إعداد هذا البحث، ولاسيما مشرفي الأستاذ الفاضل الدكتور ناصر كريمش خضر الجوراني/استاذ القانون الجنائي في جامعة ذي قار، والذي تفضل مشكوراً بقبول الإشراف على هذه الرسالة، ولقد تعلمت منه كثيراً؛ إذ كان له الأثر الكبير في تسديد خطواتي وتذليل الكثير من العقبات التي واجهتني، وكان لمشورته العلمية أثر فعّال في إنجاح هذا البحث، فله كل الأحترام والتقدير، داعياً الله عز وجل أن يحفظه من كل مكروه وأن يطيل في عمره.

وعرفاناً مني بالجميل أتقدم بالشكر والأمتنان إلى الدكتور عمار تركي السعدون عميد كلية القانون في جامعة ذي قار، وإلى جميع أساتذتي في معهد العلمين للدراسات العليا؛ لما أبدوه لي من رعاية ودعم كبير خلال السنة التحضيرية ومرحلة الكتابة. والشكر موصول إلى الاستاذ الدكتور تميم طاهر الجادر/أستاذ القانون الجنائي في الجامعة المستنصرية، والدكتور مالك منسي الحسيني/أستاذ القانون الدولي في الجامعة المستنصرية، وإلى زملائي في السنة التحضيرية، وإلى كل من أسهم معي في إنجاز هذا البحث، كما يسعدني أن أتقدم بالشكر والعرفان إلى السادة أعضاء لجنة المناقشة لما تحملوه من عناء في قراءة الرسالة وصبرهم على ما جاء فيها من هنات تحسب عليّ لا عليها.

ولا يفوتني أن أقدم شكري إلى جميع منتسبي المكتبات الذين أمدوني بالمصادر والمراجع التي أسهمتْ في إنجاز هذه الرسالة، ولاسيما منتسبي مكتبة معهد العلمين للدراسات العليا ومكتبة كلية القانون جامعة بغداد وبابل والكوفة وذي قار والبصرة ومنتسبي مكتبة العتبة العلوية المقدسة.

نسأل الله تعالى أن يتم لنا ولهم الأجر والمثوبة

علي

المستخلص

يعد موضوع الدراسة من أهم مواضيع السياسة الجنائية في الوقت الحاضر، كونها تعمل على إبراز أهمية هذه السياسة في تحقيق حماية حقوق الإنسان لا سيما تلك المتصلة بالدين؛ وذلك لما تشهده هذه الحقبة الزمنية من كثرة الصراعات الطائفية والاعتداءات على الاديان واماكن العبادة والرموز المقدسة.

وقد أجابت الدراسة على العديد من التساؤلات، ومن أبرزها ما يتعلق بماهية سياسة المشرع الجنائية في حماية حقوق الإنسان الدينية، سواء من حيث تجريم الأفعال المنافية لتلك الحقوق، أو من حيث الجزاءات المقررة لمرتكبيها؟ وهل صاغت الدولة العراقية –من خلال برنامج تكاملي لمؤسساتها بدءاً بالتشريع– سياسة جنائية فاعلة لحماية حقوق الإنسان الدينية؟ وهل استطاعت تحويل هذه السياسة إلى برامج تنفيذية تحمي المواطن في نفسه ومعتقداته؟

وقد اقتضت الإجابة على هذه التساؤلات تقسيم خطة الدراسة على ثلاثة فصول : إذ تناولنا في الفصل الأول : ماهية السياسة الجنائية وحقوق الإنسان الدينية، في حين تناولنا في الفصل الثاني : سياسة التجريم في مجال حماية حقوق الإنسان الدينية، وأخيراً تناولنا في الفصل الثالث والأخير : سياسة العقاب والإجراءات لحماية حقوق الإنسان الدينية .

وقد توصلنا في هذه الدراسة إلى عدة نتائج لعل أبرزها؛ هو أَنَّ الدين فطرة إنسانية وضرورة حياتية لايمكن تصور حياة الناس من دونه، أو العيش بعيداً عنه؛ فهو قرين الوجود الإنساني. وعليه إنَّ حماية حقوق الإنسان المتصلة بالدين أضحت حاجة اجتماعية وإنسانية مهمة وضرورية لاستقرار المجتمع وقيامه، لا بل حتى لبقائه الأمر الذي دعى تعزيز تلك الحماية عبر النصوص الدولية والدستورية والجنائية .

وبالرغم من أنَّ دين الدولة هو الإسلام، إلّا أنَّنا لاحظنا أنَّ المشرع العراقي قد احترم كل المعتقدات والأديان، وقد ساندت الدولة الأديان بشكلٍ متساوٍ، وشملت جميع الأديان بالرعاية والعناية من خلال التشريعات التي شرعتها بهذا الخصوص، ممّا استوجب احترام كافة الديانات، للحفاظ على الثوابت المتمثِّلة بالنظام العام والآداب العامة داخل المجتمع .

المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
المقدمة	١
الفصل الأول:- ماهية السياسة الجنائية وحقوق الإنسان الدينية	٥
المبحث الأول:-مفهوم السياسة الجنائية	٦
المطلب الأول:-التعريف بالسياسة الجنائية	٦
الفرع الأول:-تعريف السياسة الجنائية	٧
الفرع الثاني:-عناصر السياسة الجنائية	١٠
المطلب الثاني:-مدارس السياسة الجنائية	١٤
الفرع الأول:-المدرسة التقليدية والمدرسة الوضعية	١٥
الفرع الثاني:-السياسة الجنائية وفق مفهوم مدرسة الدفاع الإجتماعي	١٩
المبحث الثاني:-مفهوم حقوق الإنسان الدينية	٢٢
المطلب الأول:-التعريف بحقوق الإنسان الدينية	٢٢
الفرع الأول:-تعريف حقوق الإنسان الدينية لغةً وإصطلاحاً	٢٢
الفرع الثاني:-موقف الشريعة الإسلامية من حقوق الإنسان الدينية والسياسة الجنائية	٣٣
المطلب الثاني:-الأساس التشريعي لحماية حقوق الإنسان الدينية	٤٩
الفرع الأول:-الأساس الدستوري لحماية حقوق الإنسان الدينية	٥٠
الفرع الثاني:-الأساس القانوني لحماية الحقوق الدينية	٦٠
الفصل الثاني:-سياسة التجريم في مجال حماية حقوق الانسان المتصلة بالدين	٦٢
المبحث الأول:-تجريم الأعتداء على الأديان	٦٣
المطلب الاول:-المصلحة المعتبرة في التجريم في المجال الديني	٦٣
الفرع الاول:-تعريف المصلحة وشروطها	٦٤
الفرع الثاني:-أهمية المصلحة في التجريم في المجال الديني	٦٧
المطلب الثاني:-تجريم الأعتداء على المعتقد الديني وتحريف الكتب المقدسة	٦٩
الفرع الأول:-تجريم الأعتداء على المعتقد الديني	٧٠
الفرع الثاني:-تجريم تحريف الكتب المقدسة أو الاستخفاف بها	٧٩
المبحث الثاني:-تجريم الأعتداء على الشعائر الدينية والرموز المقدسة	٨٢
المطلب الأول:-تجريم الإهانة الدينية والتشويش أو التعطيل لإقامة الشعائر الدينية	٨٣
الفرع الأول:-تجريم الإهانة الدينية وتقليد الحفل الديني	٨٣

الفرع الثاني:-تجريم التشويش أو التعطيل لأقامة الشعائر الدينية	٨٦
المطلب الثاني:-تجريم الإعتداء على الابنية والرموز المقدسة والتعرض للفظ الجلالة	٩٠
الفرع الأول:-تجريم إتلاف وتدنيس الابنية والرموز المقدسة	٩١
الفرع الثاني:-تجريم التعرض للفظ الجلالة	٩٦
الفصل الثالث:-سياسة العقاب والإجراءات لحماية حقوق الانسان الدينية	٩٩
المبحث الأول:-سياسة العقاب في الجرائم الماسة بحقوق الإنسان الدينية	١٠٠
المطلب الأول:-سياسة العقاب للجرائم التي تمس الشعور الديني	١٠٠
الفرع الأول:-السياسة الجنائية في مجال العقوبات الأصلية والتكميلية	١٠١
الفرع الثاني :-التدابير الاحترازية	١١١
المطلب الثاني :-سياسة العقاب في مجال الظروف المشددة للعقوبة	١١٤
المبحث الثاني:-سياسة الإجراءات في الجرائم الماسة بحقوق الإنسان الدينية	١٢٢
المطلب الأول:-تحريك الدعوى الجزائية	١٢٣
الفرع الأول:-دور الأدعاء العام في تحريك الدعوى الجزائية عن الجرائم الدينية	١٢٤
الفرع الثاني:-دور الأفراد والهيئات الدينية في تحريك الدعوى الجزائية عن جرائم الأديان	١٢٨
المطلب الثاني:-التحقيق والمحاكمة في الجرائم الماسة بحقوق الإنسان المتصلة بالدين	١٢٩
الفرع الأول:-التحري والتحقيق الابتدائي	١٣٠
الفرع الثاني :-إجراءات المحاكمة في الجرائم الماسة بحقوق الإنسان المتصلة بالدين	١٣٣
الخاتمة	١٣٦
المصادر والمراجع	١٤١